وثيقة التعادلية والتحرر الاقتصادي

قدمها حزب الاستقلال يوم 11 يناير 1963

● بتاريخ 11 يناير سنة 1944، قدم حزب الاستقلال الى جلالة الملك محمد الخامس رحمه الله بيانه الأول للمطالبة بالاستقلال والملكية الدستورية وبذلك أعلن حزب الاستقلال . المعبر الأمين عن رغبات الشعب . إرادة شعب رزح تحت الاستعمار أزيد من ثلاثين سنة.

ومنذ ذلك التاريخ، خطا الشعب . الملتف حول ملكه . خطوات كبيرة لتحقيق هذين الهدفين، بفضل تضحياته الجسيمة وإيمانه الراسخ بالحرية والديمقراطية. وقد سجلت سنة 1955 الاستقلال السياسي. ولن يتحقق استكمال وتدعيم هذا الاستقلال إلا بعد استرجاع المناطق المغربية الكبيرة التي ما تزال تحت السيطرة الأجنبية. وأقر الشعب المغربي يوم سابع دجنبر 1962 نظام الملكية الدستورية الديمقراطية الاجتماعية الذي يضمن الحريات الخاصة والعامة وينشئ المؤسسات التمثيلية الوطنية.

وبعد إرساء هذا الإطار، القابل للتطور، والذي يساعد على تحقيق الرغبات العميقة للجماهير الشعبية، يرى حزب الاستقلال انه قد جاء الوقت لتحديد الأهداف والضرورات والوسائل التي سيحقق بها الشعب الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية التي ينشدها.

1 . **التعادلية الاقتصادية:**

إن الهدف الأساسي لحزب الاستقلال هو تحقيق التعادلية الاقتصادية. وواجب الدولة هو رفع مستويات المعيشة للمواطنين واحداث تقارب بينها بتوزيع عادل للدخل القومي. ويجب تمكين المواطنين من الفرص المتكافئة، وتحرير الفرد من جميع أنواع الاستغلال وبالأخص من سيطرة الرأسمال. وكل عمل يجب أن يكون في خدمة الجماهير الشعبية ومصلحة الأمة. فالهدف . حينئذ . هو الخروج بالبلاد من التخلف وتشييد مجتمع بلا طبقات متمتعا بالعدالة الاجتماعية.

2 . **الاستقلال الاقتصادي:**

ويعتقد حزب الاستقلال ان هذا النمو وهذا الاتجاه لن يتيسرا إلا إذا حقق المغرب استقلاله الاقتصادي بتحرير اقتصاد البلاد من السيطرة الأجنبية، ومن مخلفات الاستعمار ومن جميع أشكال الاستعمار الجديد.

3 . **بناء المغرب العربي:**

ولن تتحقق التعادلية والاستقلال الاقتصادي على الخصوص إذا لم يشارك المغرب في مجموعة اقتصادية أوسع، لهذا فإن حزب الاستقلال . الذي ما فتئ يعمل لتوحيد المغرب العربي والذي يعتبر المغرب جزء منه لا يتجزأ . يعتقد أنه من الضروري الشروع عاجلا في تنسيق ثم دمج جميع مظاهر النشاط في المغرب العربي.

4 . **التعاون الدولي:**

ويعتقد حزب الاستقلال أن المغرب يجب أن يسير في طريق التعاون الدولي، فيتعاون في الميدان الاقتصادي مع جميع الدول والهيئات الدولية في نطاق احترام السيادة الخاصة. ويجب أن يستهدف هذا التعاون الدولي الازدهار والرخاء لا القوة والاستعلاء.

ويجب أن يساهم المغرب في مقاومة التخلف في الاقطار الأخرى، وخصوصا منها البلدان الافريقية التي تربطه بها روابط خاصة.

يعتقد حزب الاستقلال أن تحقيق هذه الأهداف الاقتصادية يتوقف على الشروط الاقتصادية الآتية:

1 . يعتبر حزب الاستقلال أن تقدم البلاد يتوقف على تطور البادية، ولهذا يتحتم اعطاء الأسبقية لجماهير الفلاحين وتطوير وضعهم الاقتصادي والاجتماعي.

2 . ويعتبر حزب الاستقلال كذلك أن الشغل هو رأسال الأ
واجب على جميع ا
حقوقهم الأساسية. و
في أجرة تتفق وم
والانتاج وحاجة الب
الأموال. وان اتحا
لهو إحدى الوسائل ا
أهداف المغرب الاقتص

3 . ويعتبر حزب ا
من الواجب على الدو
الميدان الاقتصادي في
يوضع بطريقة ديمو
أو تراقب . بحسب
القطاعات الاقتصاد
الحيوية كالقروض
والتأمين والطاقة
والنقل والمناجم
والصناعات
الاساسية. وتحترم
الملكية الخاصة
والابتكار الفردي
ما لم يؤديا الى
تجميد الأموال أو
عرقلة نمو الإنتاج
أو تكونا سببا في
البطالة والكسل.

4 . وأخيرا يرى
حزب الاستقلال
ضرورة توسيع
وتنمية نظام
التعاونيات الذي
ييسر أسباب
المبادلات، ويخفض
من الأثمان، وذلك
برفع الدخل والقدرة
الشرائية للمواطنين
كما يمكن من
تنظيم الأمة داخل
وحدات اقتصادية
واجتماعية تنمي
روح التضامن بين
المواطنين.

ويرى حزب
الاستقلال . تحقيقا
لتلك الأهداف مع
ي اتخاذ التدابير الآتية:
تهتم به الدولة تكوين
درجات بصفة شاملة
زم أن يهدف تكوين
جة المصالح العمومية
ا بفكر وطني.
لمهني وينسق لإرضاء
طاع الخاص. ويجب
توجيه جديد مطابق
ولحاجات القطاعات
العام.
ب أن يضمن الاصلاح
وسريعا للوضع في
ر الفلاحين من الشغل،
تي اغتصبت أراضيها
ستعمار والاقطاعية.

حزب الاستقلال يسعى إلى تحقيق التعادلية الاقتصادية

ويستهدف هذا الاصلاح زيادة وانتظام الانتاج الفلاحي، ورفع مستوى المعيشة لسكان البادية. وتعتبر ملكية الأرض كوسيلة وأداة للإنتاج مما يساعد على توزيع متعادل للدخل القومي. ويساعد هذا الاصلاح الزراعي جماهير الفلاحين على استغلال الأرض في نطاق جماعي تعاوني من شأنه أن يزيد في فعالية مجهود الجماعات والأفراد. وإن هذا الإصلاح الفلاحي لن يكون ناجحا إلا إذا عزز بمجهود من طرف الدولة في ميدان التجهيز والقرض.

3 . أن التصنيع ضروري لضمان الشغل للجميع وللزيادة في الدخل القومي، ولإنماء القوة الشرائية عند الجماهير، ولتحقيق النمو والازدهار والاستقلال الاقتصادي للبلاد. على الدولة أن تساعد القطاع الخاص من جهة، وتساهم في قطاع مزدوج، وتنمى القطاع الخاص للدولة وتحميه من كل سيطرة خاصة. ويشمل هذا القطاع المخصص للدولة المرافق الأساسية: الفولاذ والصناعات الكيماوية الخ ويتعين أن يسير الشغالون هذا القطاع.

4 . وعلى المغرب أن يقوم باتفاق من الدول المتخلفة في الميدان الصناعي بعمل فعال لإيجاد حل لمشكلة أثمان المواد الخام، ويجعل حدا لانعدام التوازن بين أثمان الصادرات والواردات وتحطيم العقد الاستعماري في آخر وأشد مظهر من مظاهر الاستغلالية. لهذا يتعين على الدولة أن تراقب عن كثب المواد الخام الأساسية وتؤمم ثروات باطن الأرض.

5 . ويجب على الدولة أن تقوى التعاونيات من أجل بيع المواد الخام. ويجب عليها أن تبسط الطرق التجارية وأن تراقب أسعار البضائع، وأن تشجع تكوين تعاونيات الاستهلاك. وفيما يخص المبادلات مع الخارج يجب على الدولة أن توجه وتنظم التجارة الخارجية على أسس سليمة وأن تحمي وتقوى الملاحة التجارية الوطنية. ويجب عليها أن تنوع أسواقنا وتنمى علاقاتها مع الخارج. ويجب على الدولة أن تقوى التعاونيات من أجل بيع المواد الخام. ويجب عليها أن تبسط الطرق التجارية وأن تراقب أسعار البضائع، وأن تشجع تكوين تعاونيات الاستهلاك. وفيما يخص المبادلات مع الخارج يجب على الدولة أن توجه وتنظم التجارة الخارجية على أسس سليمة وأن تحمي وتقوى الملاحة التجارية الوطنية. ويجب عليها أن تنوع أسواقنا وتنمى علاقاتها مع الخارج. ويجب على الدولة أن تستمر في التقليل من الواردات وعلى الخصوص على المواد غير الضرورية. و هذا من أجل تنمية تركيز الأموال، وحماية الصناعة الوطنية، وتحقيق توازن في ميزان الاداءات.

6 . ويجب تحقيق نمو البلاد بتعبئة امكانيات الطبيعية سواء منها البشرية أو المادية. والتجنيد المدني أنجع وسيلة لتعبئة الأمة وتشغيلها. والى جانب هذا، يجب تشجيع وتعبئة الوفر الوطني وذلك بتوسيع وتنمية الصندوق الوطني لتركيز الأموال.

هدف الوثيقة هو الخروج بالبلاد من التخلف وتشييد مجتمع بلا طبقات

أوراق — يكتبها عبد القادر الإدريسي

في الذكرى 65 لوثيقة المطالبة بالاستقلال: في مفهوم الاستقلال الوطني

● كلّما حلّت ذكرى المطالبة بالاستقلال (11 يناير 1944)، إلا وتجدد الحديث عن المفهوم الوطني للاستقلال. وقد أصبح بحث هذا المفهوم والتعمق في مضامينه وتحليل أبعاده، أشد إلحاحاً في السنوات الأخيرة التي تصاعدت فيها تأثيرات العولمة وبلغت في هيمنتها على العالم حداً بعيداً بحيث صارت السيادة الوطنية للدول مهددة بالانتهاك إن لم تكن قد انتهكت فعلاً.

إن مفهوم الاستقلال الوطني في عصر العولمة قد ينظر إليه من زاويتين اثنتين؛ أولاهما أن الاستقلال حق من حقوق الشعوب تكفله القوانين الدولية لايجوز المساس به أو انتقاصه أو النيل منه. و ثانيتهما أن النظام الدولي الجديد الذي هو واقع لامفر منه، قد ألغى الفوارق والحواجز والحدود، وأن العولمة التي هي أيضاً واقع مفروض على الحكومات والشعوب، تتعارض مع السيادة الوطنية للدول، فهي تنتهك هذه السيادة في الصميم بشتى أساليب الانتهاك، لأنها تقوم على إملاء الشروط وفرض الأمر الواقع والدفع بالحكومات الى التعامل مع قوانين النظام الجديد، ليس اقتصادياً فحسب، بَل وسياسياً أيضا.

وعلى الرغم من أن شروط العولمة قاسية وقوانينها صارمة واجراءاتها تعسفية وقاهرة، فإن ذلك لايمنع الدول أن تتمسك بسيادتها في جميع الأحوال وتحت كل الظروف، ولايمنع أن يكون الاستقلال الوطني قضية مقدسة لاينبغي التفريط فيها مهما تكن الضغوط. يعزز من هذا الموقف أن القانون الدولي يحمي سيادة الدول ويصون استقلالها، وأن العولمة المتوحشة المندفعة بدون ضوابط، تتعارض مع القانون الدولي، وتحيد عن محجة ميثاق الأمم المتحدة. وذلك هو العامل الأساس الذي يدفعنا إلى الجزم بأن النظام الدولي الجديد المفروض علي العالم، لايمكن أن يصمد أمام إرادة الشعوب الحرة المتشبثة باستقلالها الوطني.

فلا ضير إذن أن نؤكد على أهمية مفهوم الاستقلال الوطني كما ورد في وثيقة المطالبة بالاستقلال التي تقدم بها حزب الاستقلال الى المقيم العام الفرنسي في الرباط، وإلى ممثلي دول الحلفاء المعتمدين في المغرب، والى جلالة الملك محمد الخامس الذي يمثل السيادة الوطنية على الرغم من الحماية المفروضة والتي كانت قد تحولت إلى نظام استعماري صرف.

فلقد طالبت الوثيقة باستقلال المغرب وتحريره من قبضة الحماية التي كانت . كما كان يقول جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله . بمثابة حادثة سير في تاريخ المغرب، وأكدت على النظام الملكي الدستوري الديمقراطي الشوري، على غرار الأنظمة التي كانت قد نشأت في المشرق العربي والتي أخذت بالليبرالية السياسية مثل مصر وسوريا ولبنان والعراق. وكان في هذا الربط بين المغرب والدول العربية إشارة إلى قوة الوشائج التي تربط بين الأسرة العربية. ويلاحظ في هذا السياق أن هذا التوجه العربي الذي سارت فيه الوثيقة الاستقلالية (بالمعنيين: وثيقة حزب الاستقلال ووثيقة المطالبة بالاستقلال)، سبق ميلاد جامعة الدول العربية بأكثر من سنة، على اعتبار أن الوثيقة كتبت في سنة 1943. وهو التوجه الذي أكد عليه خطاب جلالة الملك محمد الخامس في طنجة في أبريل سنة 1947.

لقد كان مفهوم الاستقلال في هذه الوثيقة مفهوماً وطنياً صرفاً، كما كان مفهوماً قانونيا لا عيب فيه، ينسجم مع القانون الدولي، ومع المبادئ التي اجتمع حولها الحلفاء، تلك المبادئ التي ستكون هي القاعدة الصلبة لميثاق الأمم المتحدة.

ومما يؤكد مشروعية المطالبة بالاستقلال في الوثيقة الإجماع الوطني حولها، ومباركة جلالة الملك لها، بل مشاركة جلالته رحمه الله، في إعدادها وموافقته المسبقة على بنودها. لقد كانت وثيقة العرش والشعب بما لايرقى إليه الشك، أو يطعن فيه على حال من الأحوال. وثيقة شعبية ملكية تطالب بالاستقلال في ظل النظام الملكي الدستوري. وذلك أهم ركن من أركان المشروعية الوطنية والقانونية لهذه الوثيقة.

ونخلص من ذلك الى أن المفهوم الوطني للاستقلال يتعدى مجرد إلغاء عقد الحماية (30 / 3 / 1912) وانسحاب الإدارة الأجنبية (الفرنسية والإسبانية والدولية بالنسبة لطنجة) وجلاء القوات الأجنبية (الفرنسية والاسبانية والأمريكية)، بل كان هذا المفهوم يمتد إلى تحرير كامل التراب الوطني بدون استثناء، أي أن يشمل الاستقلال مجموع التراب الوطني في الشمال والجنوب والشرق، وأن يتعمق هذا الاستقلال ويمتد مفعوله إلى الإدارة، وإلى القضاء، وإلى التعليم، وإلى كل مظاهر السيادة الوطنية ومرافق الدولة المغربية المستقلة. مما يعني شمول الاستقلال الإرادة الوطنية، والقرار الوطني، والتشريع الوطني، واللغة الوطنية، والفكر الوطني . أي استقلال عام شامل متكامل مترابط الحلقات وثيق العُرَى.

وتأكيدا لهذه المعاني الوطنية ربطت الوثيقة بين أمور ثلاثة، وهي الاستقلال، والملكية الدستورية، والنظام الديمقراطي الشوري. وهي رؤية صافية الى طبيعة الاستقلال المغربي الذي لايمكن أن يفرق فيه بين استقلال الوطن، وبين الملكية، وبين الديمقراطية، أي بناء الدولة الجديدة، أو الدولة العصرية على الأسس المتينة التي تبنى عليه الدول في العالم المتطور المتقدم. وكان ذلك مظهراً من مظاهر الاستقلال الوطني الذي طالبت الوثيقة التاريخية التي يحتفل المغرب بذكراها الخامسة والستين بعد غد.

وهذا المفهوم الوطني للاستقلال يكسب الوطن مناعة وحصانة ضد المؤثرات الخارجية، فهو يستعصي على التلاشي والذوبان في مفاهيم عائمة أكثرها وهمي، من مثل (كونية القوانين الدولية)، أو (كونية القيم العالمية). فالواقع أن استقلال الدول وسيادتها ينبغي أن يكون لهما الأولوية، وأن تكون لهما القداسة بحيث لايمسان ولاينتهكان، مهما تكن الاغراءات أو الضغوط. فالاستقلال الوطني الترابي حق ثابت، والاستقلال الوطني السياسي حق ثابت، والاستقلال الوطني التشريعي حق ثابت، والاستقلال الوطني اللغوي حق ثابت. والدستور المغربي هو الذي يحمي هذه الحقوق جميعاً، وجلالة الملك هو ضامن استمرارية الاستقلال الوطني بصفة كونه . حفظه الله . ضامن دوام الدولة وحامي دينها ورمز لسيادتها. وتلك هي الأسس المتينة التي يقوم عليها الكيان الوطني المغربي.

إن الاستقلال الوطني مفهوم شامل عام ومتكامل ومترابط الحلقات وشيج العرى التي لا انفصام لها. ولايمكن أن يكون الاستقلال الوطني استقلالاً جزئياً، لايجوز ذلك دستورياً، وقانونياً، وأخلاقياً، ووطنياً، وواقعياً. إذ لايمكن أن يستقل الوطن، ولايستقل التشريع المعمول به، بأي شكل من الأشكال، حتى وإن كان ذلك تحت مسمى (المواءمة مع القوانين (الدولية)، لأن سيادة الوطن المتكاملة فوق القوانين الدولية، وإن كان هذا لايعني الخروج على الشرعية الدولية بأي حال من الأحوال. كذلك لايمكن أن يتم استقلال الوطن ولاتستقل اللغة فتكامل الاستقلال الوطني وترابط حلقاته الذهبية قضية ينبغي أن تكون محسومة. ولذلك وجب على المغرب أن يواصل النضال السياسي والدبلوماسي، على شتى الجبهات لاستكمال الاستقلال الوطني، وذلك من خلال استرجاع المناطق والجيوب المحتلة. ووجب على المغرب أيضاً، أن يعمل على استقلال اللغة الوطنية إعمالاً لأحكام الدستور الذي هو أبو القوانين، من ينتهكه بأي شكل ينتهك السيادة المغربية، وينتهك أيضاً الاستقلال الوطني. وعلى المغرب أن يحرص أشد الحرص على الاستقلال التشريعي الذي يقوم على القاعدة الدستورية، وإمارة المؤمنين التي تحمي الدين، وتحمي الوطن، وتحمي الاستقلال الوطني. وذلك هو مضمون وثيقة المطالبة بالاستقلال.